قضايا سياسية

اسم المقال: النظم الانتخابية ودورها في توزيع المقاعد: دراسة تحليلية
اسم الكاتب: لونا عبد الكريم داود، أ.د. ابتسام حاتم علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7673
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"النظم الانتخابية ودورها في توزيع المقاعد: دراسة تحليلية"▽

"Electoral systems and their role in distributing seats: an analytical study"

لونا عبد الكريم داود* أ.د. ابتسام حاتم علوان**

Loona Adulkareem Dawood prof. Ibtisam Hatem Alwan

- **الملخص:**

يتناول هذا البحث تحليلًا معمقًا للنظم الانتخابية وآليات توزيع المقاعد، مستعرضًا تأثيرها في تحقيق العدالة التمثيلية واستقرار الأنظمة الديمقراطية. يركز البحث على تعريف النظم الانتخابية باعتبارها الأطر القانونية والمؤسسية التي تنظم عملية اختيار الممثلين، مع بيان دورها في تحديد التوجهات السياسية وبناء التوازنات داخل المؤسسات التشريعية.

يتضمن البحث مناقشة شاملة لأنواع النظم الانتخابية، مثل نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية، مع تحليل آليات تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية. كما يتطرق إلى الأساليب المختلفة لتوزيع المقاعد، مثل القاسم الانتخابي المتغير والثابت، مع إبراز التأثيرات التي تتركها هذه الآليات على نتائج الانتخابات ومدى تحقيقها للعدالة في تمثيل مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

يُسلط البحث الضوء على التحديات التي تواجه النظم الانتخابية، بما في ذلك تعقيدات توزيع المقاعد وأثرها على الاستقرار السياسي. كما يقدم دراسة نقدية لمدى تحقيق هذه النظم للأهداف الديمقراطية من خلال تحقيق التوازن بين عدالة التمثيل وفعالية الحكم، مما يعكس الأهمية المتزايدة لدراسة النظم الانتخابية في ظل التغيرات السياسية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي، المرشح، المقاعد النيابية، الاستقرار السياسي، الأحزاب السياسية.

- **Abstract:**

This research provides an in-depth analysis of electoral systems and seat allocation mechanisms, highlighting their role in ensuring representative justice and stabilizing democratic systems. The study focuses on defining electoral

▽ تاريخ التقديم : 2024/9/21 تاريخ القبول: 2024/10/25 تاريخ النشر : 2024/12/31

* باحثة في العلوم السياسية : luna_abdulkarim@uomustansiriyah.edu.iq

** الجامعة المستنصرية , كلية العلوم السياسية , dr.ebtisam_h2016@uomustansiriyah.edu.iq

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

systems as the legal and institutional frameworks that regulate the process of electing representatives, emphasizing their role in shaping political orientations and establishing balances within legislative institutions.

The research examines various types of electoral systems, such as proportional representation and majority systems, analyzing the mechanisms by which voters' preferences are converted into parliamentary seats. It also addresses different methods of seat allocation, including variable and fixed electoral quotients, showcasing the impact of these methods on election outcomes and their ability to ensure fair representation for diverse political and social forces.

The study highlights the challenges facing electoral systems, including the complexities of seat allocation and their effect on political stability. It offers a critical evaluation of the extent to which these systems achieve democratic objectives by balancing equitable representation with effective governance, reflecting the growing importance of studying electoral systems in light of rapidly evolving political landscapes.

- **Keywords:**

Electoral system, candidate, parliamentary seats, political stability, political parties.

- **المقدمة:**

تُعد الأنظمة الانتخابية الوسائل التي تُستخدم للتعبير عن إرادة الشعب من خلال عمليات الاقتراع. وتعد هذه الأنظمة ضرورية لفرز وتحديد النواب المنتخبين إذ تتطلب الانتخابات وجود آليات لتوزيع المقاعد النيابية على المرشحين وتحديد الفائزين منهم. وبهذا تتميز الأنظمة الانتخابية عن حق الانتخاب ذاته.

ولأهمية الأنظمة الانتخابية بالنسبة إلى المؤسسات السياسية تقوم تلك المؤسسات بتشكيل قواعد اللعبة التي تجري الممارسة الديمقراطية في إطارها وغالباً ما يدور الجدل حول النظام الانتخابي بأنه المؤسسة السياسية التي يمكن التلاعب بها سواء أكان هذا التلاعب للأفضل أم للأسوأ؛ ذلك أن اختيار النظام الانتخابي يمكن أن يحدد بفعالية من سيتم انتخابه والحزب الذي سيفوز بالسلطة بعد ترجمة الأصوات في أثناء الانتخابات العامة إلى مقاعد في الهيئة التشريعية.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وقد ارتبطت فكرة الانتخاب تاريخياً بالدمقراطية التمثيلية (النيابية) التي تقوم على أساس أن الشعب مصدر السلطة وبما أنه لا يستطيع ممارسة هذه السلطة بنفسه؛ فهو يفوض ذلك إلى ممثلين عنه يقوم بانتخابهم. واقترنت الديمقراطية بالانتخاب إلى درجة لم يعد ممكناً الفصل بينهما؛ فسلطة الحكام لا تعد شرعية ما لم تكن قد حولت لهم من قبل المحكومين وهذا يعني أن أعضاء المجتمع هم مصدر السلطة وهذه هى الفكرة الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن النظام الديمقراطي الممثل بالانتخاب والذي يمارس بأحد الأنظمة الانتخابية إلا أنه قد أضحى الهدف الذي تسعى إليه الشعوب في العصر الحديث للتعبير عن سيادتها وكفالة حقوق وحريات أفرادها ولتحقيق غايتها في الحياة الحرة الكريمة.

- **أهمية البحث:**

تكتسب أهمية دراسة تأثير القوانين الانتخابية في تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب العراقي بعد عام 2006 في أنَّ الانتخابات في العراق ليست معياراً لوزن الحجم السياسي للقوى المشاركة في السلطة فقط وإنما يُنظر إليها أيضًا على أنها سبيل لإثبات الوجود المكوّن لطوائف ومكونات البلد. لذا فإنَّ اختيار هذا النظام الانتخابي أو ذاك أو تفعيله يخضع لحسابات سياسية وغير سياسية.

- **مشكلة البحث:**

يثير البحث في تأثير القوانين الانتخابية في تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب العراقي عددًا مِنَ التساؤلات التي تؤلف بمجموعها مشكلة البحث. وأوَّل هذه التساؤلات: هَلْ حَصَلَ تطَوُّرٌ في الأنظمة الانتخابية يتماشى مع تطور الفكر السياسي وقيم الديمقراطية وما مدى استجابة تلك الأنظمة لمعطيات العملية التي تتوخاها بعض الدول؟ وما هو نوع النظام الانتخابي الذي جرى تطبيقه في العراق وما هي نتائجه في الواقع السياسي للعراق بعد عام 2006؟ وأخيرًا هل مثل النظام الانتخابي المطبق في العراق نموذجاً أفضل يلائم الحالة السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق في هذه الفترة وما مدى تأثيره على شكل النظام الديمقراطي التوافقي؟

- **فرضية البحث:**

تفترض هذه الدراسة أن النظم الانتخابية تمثل عاملًا رئيسيًا في تحديد آليات توزيع المقاعد في البرلمانات والمؤسسات التشريعية، وأن اختيار نظام انتخابي معين يؤثر بشكل مباشر على تمثيل القوى السياسية

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والاجتماعية داخل هذه المؤسسات. كما تفترض أن النظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي تحقق درجة أعلى من العدالة في توزيع المقاعد مقارنة بالنظم القائمة على الأغلبية، مما يسهم في تمثيل أكثر شمولية للتنوع السياسي والاجتماعي. وتستند الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نوع النظام الانتخابي وتأثيره على النتائج الانتخابية، مع التركيز على أبعاد العدالة التمثيلية، والاستقرار السياسي، ومدى تحقيق مصالح الناخبين.

- **منهج البحث:**

إن طبيعة الدراسة تفرض علينا اتباع أكثر من منهج بحثي، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي، وذلك لتحليل القواعد القانونية التي نظم من خلالها المشرع العراقي العملية الانتخابية ولبيان النظام الانتخابي المعتمد في الانتخابات وأثره على تمثيل الأحزاب السياسية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن بنوعيه الأفقي والعمودي، أي المقارنة الزمانية لبيان الأنظمة الانتخابية التي اعتمدها المشرع العراقي في العراق خلال فترات مختلفة، ومن الناحية المكانية لمقارنة ما توصلنا له من أحكام في التشريع العراقي مع ما يقابلها في التشريعات المختلفة لبيان تأثير الأنظمة الانتخابية على تمثيل الأحزاب السياسية في تلك الدول.

- **هيكلية الدراسة:**

للإلمام بموضوع البحث سنقسم البحث إلى فقرتين سنتطرق في أولاً لدراسة ماهية الأنظمة الانتخابية أما ثانياً فسنتطرق فيها لدراسة أنواع الأنظمة الانتخابية وآليات توزيع المقاعد فيها.

أولاً: ماهية الأنظمة الانتخابية

تُعد الأنظمة الانتخابية أحد العناصر الأساسية في تشكيل البنية الديمقراطية لأي دولة حيث تُحدد كيفية توزيع الأصوات على المقاعد وتؤثر بشكل مباشر على تمثيل الفئات المختلفة داخل المجتمع. فهي ليست مجرد إجراءات تقنية لتنظيم العملية الانتخابية بل أدوات مهمة لتحقيق التوازن بين العدالة التمثيلية والاستقرار السياسي. تختلف الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى وفقًا لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي مما يجعلها محورًا أساسيًا للنقاش في المجتمعات التي تسعى لتحقيق

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ديمقراطية فعالة. فالاختلافات بين الأنظمة سواء كانت تمثيلية نسبية أو نظام الأغلبية تؤثر على مدى تمثيل الأحزاب السياسية ومشاركة المواطنين في العملية السياسية. إن دراسة ماهية الأنظمة الانتخابية تسلط الضوء على كيفية توزيع السلطة والتمثيل السياسي في المجتمع ودورها في تشكيل الحياة السياسية بما يحقق الاستقرار ويعكس إرادة الناخبين بشكل عادل. لذلك وبناءً عليه سنقسم هذه الفقرة كالآتي:

1. تطور الأنظمة الانتخابية

تستند الأنظمة الانتحابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات التي ينأ الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي يفوز بها الأحزاب والمرشحون المشاركون في تلك الانتخابات وتُعد مسألة تحديد النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة إلى أي نظام ديمقراطي؛ ففي الأغلب تترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في الدولة[1].

أ. تعريف النظام الانتخابي ونشأته التاريخية:

يمكن تعريف الأنظمة الانتخابية بأنها: "مجموعة التشريعات والقوانين المعمول بها والتي ينتج عنها انتخاب سياسي ممثل للشعب كالبرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الشيوخ أو غيرها من الأشكال التمثيلية المعمول بها في العالم". وليس هناك نظام انتخابي معياري تعتمد عليه الأنظمة الانتخابية المعمول بها في العالم؛ ويُعرف النظام الانتخابي أيضاً بأنه: "قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب وهو الوسيلة التي يقوم الشعب بواسطتها باختيار حكامه في البلاد"[2].

فهي تتنوع بتنوع الدول وحتى في الدول التي تنتظم في اتحاد فيما بينها كالاتحاد الأوروبي؛ فالدول فيه تتخذ أنظمة انتخابية مختلفة تماماً عن بعضها البعض. ومن أهم ما يميز الأنظمة الانتخابية قدرتها على تمثيل الشرائح والطبقات والاتجاهات السياسية الموجودة والعاملة في المجتمع المعني وكلما كان النظام الانتخابي قادراً على تمثيل أكبر لهذه الفئات كان نظاماً انتخابياً أكثر قوة وقدرة[3].

---

[1] ناجي عبد النور، المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم تطوير النظم انتخابية في ظل التحول الديمقراطي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، 2011، ص331.

[2] محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، مصر، 2009، ص59.

[3] نادر عبد العزيز الشافي، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها، مجلة الجيش اللبناني، العدد 328، تشرين الأول، 2012، ص29.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بإمكاننا إرجاع الانتخابات الديمقراطية إلى أثينا القديمة؛ إذ يجتمع الناس في اختيار وتحديد ممثليهم وحكامهم. أما الأنظمة الانتخابية بمعناها الحديث وتقنياتها وآلياتها المتعددة فقد برزت في أواخر القرن التاسع عشر وبدأت في دول أوروبا الغربية تحديدًا وكانت هذه الأنظمة مقتصرة على النظام النسبي بآلياته الأولى المبسطة (معظم الدول الاسكندنافية والبلدان المنخفضة)، نظام الدورتين (فرنسا وألمانيا)، نظام الدائرة الفردية (بريطانيا والولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا). أما أستراليا فكان نظامها الانتخابي الأول لعام 1918م فريدًا؛ إذ أخذت بالدائرة الفردية والصوت البديل. إذًا تُعد الأنظمة الانتخابية كأحد أهم الآليات للتعبير عن الممارسات الديمقراطية في العديد مِنْ دُول العالم الهادفة إلى تغيير الأنظمة السياسية ويستند الأخذ بنظام من دون غيره إلى طبيعة كل مجتمع[1].

ففي عام 1945 كانت نسبة حوالي (80%) مِنْ دُول العالم الديمقراطي تنتخب برلماناتها بالدرجة الأولى بالتمثيل النسبي وقد تبنت إيرلندا ومالطا نظام الصوت المتحوّل[2] على أساس النسبية أيضًا. أما بريطانيا والولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا فقد كانت تنتخب على أساس النظام الأكثري ولما نالت الهند وبلدان كاريبية استقلالهم في العام 1950 تبنوا النظام الأكثري المطبق في بريطانيا؛ مما زاد عدد الدول التي تطبق النظام الأكثري ولكن أنظمة التمثيل النسبي بقيت قيادية مع ثلاثة أرباع الدول التي تعتمد الانتخابات كوسيلة للحكم.

وفي عام 1950 استعملت اليابان نظام الصوت غير المتحوّل[3] وتبنت ألمانيا النظام المختلط. وفي عام 1960م نالت عِدَّةُ دُولٍ كاريبية وأفريقية استقلالها من بريطانيا وطبقت النظام الأكثري المعمول به في بريطانيا ومع ذلك بقي نظام التمثيل النسبي يشكّل ثلثي الدول التي تمارس العملية الانتخابية تقريباً.

---

(1) مصطفى التاجي، أثر قانون الانتخابات لسنة 2005 وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية، مركز العراق للدراسات بغداد، 2018، ص138.

(2) (الصوت المتحول) وتم ابتكار المبادئ الأساسية لهذا النظام في القرن التاسع عشر، بواسطة "توماس هير" في بريطانيا، و"كارل أندري" في الدنمارك، ويستخدم نظام الصوت الواحد المتحوّل، دوائر متعددة العضوية، مع قيام الناخبين بترتيب المرشحين، طبقا للأفضلية، على ورقة الاقتراع، على غرار أسلوب نظام التصويت البديل. أندروا رينولدز وين ريلي وآخرون، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية، ص83.

(3) (الصوت غير المتحوّل) هو أن يمتلك كل ناخب، في نظام الصوت الواحد غير المتحوّل، صوتاً واحدًا، ولكن تشتمل الدائرة على عدة مقاعد يجب شغلها. ويتم شغل هذه المقاعد، عن طريق المرشحين الذين يحصلون على المجموع الأعلى من الأصوات. أندروا رينولدز وين ريلي، دليل المؤسسة الدولية للمتهمقراطية والانتخابات، حول أشكال النظم الانتخابية، ص 51.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي عام 1970م ارتفعت قائمة الدُّوَل الَّتي تُطبق النظام الأكثري إلى الثلث بينما تراجع عدد الدول التي تُطبق النظام النسبي إلى أقل من النصف وقد شهدت الفترة ما بين الأعوام 1980 – 1997 نمواً كبيراً للأنظمة المختلطة ونُظُم الدورتين الفرنسي[1].

إذ شهدت تسعينيات القرن العشرين انفجار التجديد والإصلاح في الأنظمة الانتخابية بخاصة أن الديمقراطيات الجديدة في أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وفي الاتحاد السوفييتي السابق بدأت بنشاط الإصلاح السياسي وإصلاح الأنظمة الانتخابية وتطويرها والبحث عن الخيارات والخبرات المتاحة في هذا المجال[2].

ب. المبادئ الرئيسية لإنشاء الأنظمة الانتخابية:

يتطلب اختيار الأنظمة الانتخابية الملائمة لدولةٍ ما دِرَاسَةً شاملةً لجميع ظروفها؛ فلا يوجد أي نظام انتخابي خالٍ مِنَ العُيوب؛ إذ لكُلِّ نِظامٍ مَزاياه وعُيوبه؛ ذلك أنَّ مدى التوفيق في الاختيار يتوقَّفُ على فهم ودراسة الأنظمة الانتخابية المعروفة في العالم وعلى الدراسة الملائمة بين ظروف الدولة التي يُعدّ لها النظام الانتخابي المعيَّن والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه بالنسبة إلى هذه الدولة وهناك العديد مِنَ الملاحظات حول الأنظمة الانتخابية المختلفة والتي يمكن تناولها في ما يأتي[3]:

– إنَّ النّظام الانتخابي لأيَّةِ دَوْلَةٍ هو نتاج الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ وعليْهِ فَإِنَّ النظام الأمثل لدولة ما ليس هو بالضرورة النظام الأمثل لدولة أخرى وكذلك فإنَّ النظام الانتخابي الأمثل لدولةٍ ما في مرحلةٍ معيَّنة قد لا يناسب الدَّولة نفسها في مرحلة تاريخية لاحقة.

– عدم وجود نظام انتخابي جيد وسيءٍ ولكن لكل نظام انتخابي مزاياه وعيوبه.

---

(1) عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ص258.

(2) إسماعيل الأزهري، الطريق إلى البرلمان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص14.

(3) ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص56.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

– موازنة كل نظام انتخابي بينَ مُعْطَيَيْن: مُعطى العدالة والمعطيات العملية ممثلة في استقرار النظام السياسي وتقتضي العدالة أحيانًا أنْ تُمثَّل كلّ طائِفَةٍ أَوْ جَماعةٍ مهما كانت في المجلس النيابي المنتخب ولكن ذلك قد يأتي بنتائج غير ديمقراطية في بعض الأحيان[1].

– النظام الانتخابي الذي تتبنّاه الدولة يؤثّر على الحريات العامة وعلى نظام الأحزاب السياسية وأسلوب عمل المؤسسات السياسية ذاتها وعلى النظام السياسي أيضًا[2].

وعندما يقع الخيار على واحد من الأنظمة الانتخابية؛ فهناك العديد من المسائل التي قد يُطلب من ذلك النظام تحقيقها أو على الأقل الإسهام بقيامها كالحكومات المتمكنة والقوية أو التحالفات المتماسكة أو الأحزاب الفاعلة على سبيل المثال لا الحصر.

وقد تختلف هذه الأهداف ويختلف ترتيبها حسب أولويات كل فئة من الشركاء في العملية الانتخابية فضلًا عَنْ مجموعةٍ مِنَ المبادئ الرئيسية التي يمكن لعملية تصميم أو إنشاء الأنظمة الانتخابية أن تهتدي بها ومن أهمها ما يأتي[3]:

– **التمثيل العادل:** تتمثل المهمة الرئيسة للأنظمة الانتخابية في ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية أي ترجمة الرغبات التي يعبر عنها الناخبون إلى أفراد يمثلون تلك الرغبات. وهناك الكثير من وجهات النظر حول تعريف مسألة التمثيل العادل المستند إلى معايير مختلفة منها الجغرافي أو الوصفي أو الأيديولوجي أو الحزب السياسي. ولكن وبغض النظر عَنِ المعطيات التي يؤخذ بها في كل بلد يبقى مبدأ التمثيل من المبادئ الرئيسة التي يجب أن تتم بها عملية تصميم النظام الانتخابي الملائم لكل حالة على حدى[4].

---

(1) جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص39.

(2) عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات لحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص37.

(3) منى جلال عواد، النظم الانتخابية البرلمانية المعتمدة في العراق بعد عام 2003، مجلة الفراهيدي، العدد 19، آذار، 2014، ص411.

(4) بوحنية قوي وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص72.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

– **الشفافية:** مِنَ الضروري أن تتمتَّع إجراءات وتفاصيل الأنظمة الانتخابية بأعلى مقدار مِنَ الشَّفافية إذْ تكون واضحة كل الوضوح لكل من الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين منذ البداية وذلك للحيلولة دون وقوع أي ارتباك أو انعدام للثقة في النتائج الناجمة عن ذلك النظام في الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الشفافية في عملية تصميم واختيار الأنظمة الانتخابية ضرورية ومفيدة للأسباب ذاتها المذكورة هنا؛ فعندما يتمكن الشركاء كافةً من تقديم وجهات نظرهم وأفكارهم بوضوح ومن دون معوقات في أثناء عملية إنشاء الأنظمة الانتخابية أو مراجعتها أو اعتمادها؛ فإن ذلك يُسهم في إضفاء مزيدٍ مِنَ الشَّرعية على الأنظمة الانتخابية والعملية الانتخابية برمتها. ويتجلى دور الناخبين في النشاط الذي يقومون به سواءٌ في اختيار ممثليهم أم في المساهمة بشكل مباشر في الحياة السياسية العامة[1].

– **الشمولية:** يتمتَّع النظام الانتخابي بمزايا مهمة في الأنظمة الديمقراطية بوصفه أحد أدوات النظام العادل والشرعي؛ إذ يعمل بطريقة شمولية لا تستثني أحدًا . بل يمتد ليشمل الجميع من دون استثناء أو تمييز أية فئة أو مجموعة في المجتمع كالأقليات وغيرها من ناحية أخرى كلما كانت عملية تصميم واختيار الأنظمة الانتخابية أكثر شمولية زادت شرعيتها وشعر الجميع بأنَّها مُلْك لهم؛ إذ إن ذلك يُتيح لعدد أكبر من الشركاء والمعنيين تقديم اقتراحاتهم والمشاركة في عملية البحث عن الأنظمة الانتخابية الأكثر ملاءمة لواقع مجتمعاتهم[2].

وعليه يمكن القول إنَّ نظامًا انتخابيًا ما يمكن أن يؤدي إلى تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة أقلية بينما يؤدي نظام آخَرُ إلى تمكين حزبٍ واحِدٍ مِنَ الانفراد في السلطة؛ إذ يمكن للأنظمة الانتخابية على أشكالها المختلفة ترجمة العدد ذاتِهِ مِنَ الأصوات إلى نتائج مختلفة تماماً.

---

(1) جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، مرجع سابق، ص47.

(2) موريس دو فرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص76.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- الإطار القانوني للأنظمة الانتخابية

هنالك مَنْ يُعرف الإطار القانوني للأنظمة الانتخابية على أنَّه: "مجموعة مِنَ القواعد الدستورية والتشريعية والتنظيمية والقضائية والإدارية. وَيُنظر إليه كذلك على أنَّه وسيلةٌ إجرائية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التمثيلية أو غير المباشرة".

في حين يُعرّف قاموس المصطلحات الانتخابية الإطار القانوني للأنظمة الانتخابية على أنه: "مجموعة القوانين التي تتعلق بالعملية الانتخابية أو تؤثر فيها بأي شكل كان والتي تشمل بشكل أساسي الدستور وقوانين الانتخابات وقوانين أُخرى ذاتَ عَلاقَةٍ كقانون الأحزاب السياسية والقوانين التنظيمية للسُلْطَة التشريعية واللوائح والضوابط الانتخابية ومواثيق الشرف"[1].

لا يأتي القانون الانتخابي من فراغ ولا من التقاء الرغبات والمصالح فقط وإنما يخضع كأي قانون آخر لمحاججات قانونية وسياسية واجتماعية وكذلك لاجتهادات مُتَناقِضَةٍ ولا يمكن الفصل بينهما إذا لم يتم التقيد بتراتبية المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بالشأن الانتخابي[2].

ولا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي مِن دونِ وُجود إطار قانوني كامن في الأنظمة الانتخابية ينسجم والمعايير الدولية ويتوفّر فيه عددٌ مِنَ المبادئ العامة مِنْ أهمها[3]:

_ إجراء انتخاباتٍ دَوْرِيَّةٍ واعتيادية حقيقية وبشكل منتظم.

_ تداول سِلمِيٌّ للسُلطة عبر الانتخابات وليس عبر آليات ووسائل أُخرى.

_ احترام الحقوق المدنية والسياسية وحمايتها.

---

(1) أحمد فاضل حسين، التنظيم القانوني للدعاية الانتخابية، مجلة الباحث العلمي، العدد (9-10) حزيران- أيلول، 2010، ص53.

(2) نزار يونس، برلمان الغد نظام انتخابي لدولة معاصرة، المسار للنشر والأبحاث والتوثيق، بيروت، لبنان، 2006، ص17.

(3) أيمن أيوب، الديمقراطية المحلية في العالم العربي التقرير الإقليمي، مقاربة استناداً إلى التقارير الوطنية في الأردن والمغرب ومصر واليمن، سلسلة مطبوعات المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات حول المشاركة السياسية، ستوكهولم، 2010، ص13.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

_ ممارسة المعارضة بالطرق القانونية والسلمية وليس خارج الأطر التنظيمية الرسمية أو اللجوء إلى العنف.

تحتل الانتخابات والأنظمة الانتخابية المرتبطة بها مكانة بارزة في النظم الديمقراطية منذ أن عُرِفت الديمقراطية بأنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تُمكّن الأفراد من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية من خلال التنافس في انتخابات حرة.

ومن بين أبرز الشروط التي يجب أن تتوافر في الأنظمة الانتخابية لضمان إجراء انتخابات عامة يمكن وصفها بالديمقراطية ما يلي[1]:

– حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين مع ضمان انتظام الانتخابات وإجرائها بشكل دوري.

– عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي أو الترشح للمناصب السياسية.

– الحق في التنافس على جميع مقاعد المجالس التشريعية.

– تمتع جميع المرشحين بحرية إدارة حملاتهم الانتخابية على قدم المساواة دون التمييز بينهم[2].

– تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في جو يسوده الحرية والسرية مع فرز الأصوات وإعلان النتائج بشفافية.

– ضمان تولي الفائزين مناصبهم السياسية حتى موعد الانتخابات المقبلة.

وعلى الرغم من إشارة الكثير مِنَ المتخصصين في الشأن الانتخابي إلى العديد من المعايير الخاصة بتحديد الإطار القانوني للأنظمة الانتخابية إلا أنه لا يوجد حتى اليوم منهاج مُتَّفَقٌ عليه حول مجموعة المعايير القاطعة التي يستوجب وضعها في متون الأنظمة الانتخابية[3].

ومع ذلك ينبغي التأكد أنَّ الانتخابات ليست هدفًا بِحَدِّ ذاتها في إطار الديمقراطية بل هي مجرد وسيلة لأنَّ الديمقراطية مسألة أكبر وأعمق مِنْ مجرد إعطاء حق التصويت في انتخابات دورية بل ينبغي قبل

---

(1) وليد كاصد الزيدي، الإطار القانوني للانتخابات في العراق 1924– 2014، مكتبة السنهوري، بيروت، لبنان، 2016، ص43.

(2) خالد احمد الشنتوت، الانتخابات أمانة وشهادة ، ط 1 ، دار البيارق، عمان، الأردن، 2011، ص64.

(3) https://aceproject.org/ace-ar/topics/es/64563964062764a64a640631-62a640635645 64a640645/62a62d64064164a640632-64264a640627645

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إعداد الإطار القانوني للأنظمة الانتخابية ضَمان سلامة إجراء الانتخابات نفسها. وعلى هذا الأساس فإن مقياس الحُكم على سلامة العملية الانتخابية من عدمها يقوم على الشروط السياسية والمؤسساتية والقانونية التي تعمل بموجبها آلية الانتخاب ومن هذه الشروط هي[1]:

_ حرية الاختيار المتاحة أمام المواطنينَ بَعيدًا عَنْ كلّ أشكال الإكراه المعلن والخفي.

_ الالتزام الكامل بمبدأ التداول السلمي للسلطة وعدم احتكارها لأيّ سَبَبٍ مِنَ الأسباب؛ إذْ تَغدو الانتخابات محطةً للتعبير عن إرادة المواطنين وحرية اختيارهم لممثليهم وليس محطةً لضمان احتكار الحكم.

_ نزاهة العملية الانتخابية سَواءٌ مِنْ جِهَة وُجود قوانين انتخابيَّةٍ عادلة تُتيح مشاركة جميع الهيئات السياسية أمْ مِنْ ناحية وُجود آليات رقابةٍ تفرض حياد الإدارة وسلامة العملية.

_ حرية تشكيل الأحزاب السياسية والهيئات العامة المعنية بالمنافسة السياسية على إدارة الشأن العام.

_ وجود سُلطَةٍ قضائيَّةٍ مستقلة وإعلامٍ حُرٍ ومُستقل يؤدّي دَوْرًا رقابيا ويوفر الضمانات السياسية الكافية التي تُمنَح فعلًا بتعبير صناديق الاقتراع عَنْ إرادة المواطنين[2].

_ اعتماد نظام العدالة الانتخابية وهو بمعناه الواسع ضَمانٌ لِكلّ عمَلٍ أو إجراء أو قرارٍ مُتعلق بالعملية الانتخابية يتماشى مع القانون الدستوري والقانون والمعاهدات الدولية وغيرها مِنَ الإجراءات النافذة في البَلَد التَّمَتُّع بالحقوق الانتخابية المنتهكة القدرة على تقديم شكوى والحصول على تحقيق في الأمر وتسوية عادلة من خلال إيجاد نظام لحل النزاعات الانتخابية[3].

ثانياً: أنواع الأنظمة الانتخابية وآليات توزيع المقاعد فيها

بعد أن تعرفنا إلى ماهية الأنظمة الانتخابية يتوجب علينا التعرف إلى أنواع الأنظمة الانتخابية. وبعد ذلك الاطلاع على آليات توزيع المقاعد على الفائزينَ مِنَ المرشحينَ سَواءٌ أكانوا مُرشَّحين ضمن قوائم أو أحزاب أم كانوا مُرشَّحينَ أفرادًا تلك هي المشكلة التي نُحاول حلها من خلال آليات توزيع المقاعد

(1) وليد كاصد الزيدي، الإطار القانوني للانتخابات في العراق 1924- 2014، مرجع سابق، ص45.
(2) جهاد حرب، التراهة في الانتخابات البرلمانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص263.
(3) منذر الشاوي، في الديمقراطية التمثيلية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص28.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

النيابية بين المرشحين المتنافسين. وقبل الدخول في آليات توزيع المقاعد النيابية بين المرشحين يتعين علينا أن نعرف أولا كيف يُعطي الناخبون أصواتهم للمُرشَّحينَ؟ وَهُنا يمكن تصور حالتين أن يصوت الناخبون لشخص واحِدٍ أو أن يصوتوا لعِدَّةِ أشخاص في الوقت نفسه.

فإنْ صَوَّتَ الناخبون لشخص مِنْ بين أشخاص يتنافسون على مقعد نيابي واحِدٍ قيلَ إنَّ التصويت فردي هذا يعني أنَّ كلَّ ناخِبٍ لا يضع في ورقة الاقتراع إلا اسماً واحدًا أي أنَّ الناخبينَ يجب أن يختاروا نائبًا واحدًا فقط مِنْ بين عدَّة مُرشَّحينَ وإنْ صَوَّتَ النَّاخِبُونَ لِعِدَّة مُرشحين (ينتظمون في قائمة واحدة) في الوقت نَفْسِه قبلَ أنَّ التَّصويت يكون على أساس القائمة. وَلَعَلَّ فلسفة آليات توزيع المقاعد في الانتخابات يتقاسَمُها نِظامان أساسِيَانِ نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.

1. أنواع الأنظمة الانتخابية

تتعدد أنواع الأنظمة الانتخابية بتنوع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول حيث يشكل كل نوع منها آلية مختلفة لتوزيع الأصوات وترجمتها إلى مقاعد نيابية أو مناصب حكومية. تتباين هذه الأنظمة في أهدافها وأساليبها فمنها ما يركز على ضمان التمثيل العادل لكافة الفئات السياسية والاجتماعية ومنها ما يهدف إلى تحقيق استقرار سياسي من خلال دعم الأحزاب الكبرى[1]. ويُعَد فهم هذه الأنواع خطوة أساسية في تحليل تأثيرها على العملية الديمقراطية ومدى تحقيقها للعدالة التمثيلية والاستقرار السياسي. ولبيان هذه الأنواع سنقسم هذا كالآتي:

أ. نظام التمثيل النسبي: يُعرف التمثيل النسبي بأنه نظام اقتراع يقوم على التنافس الحر بين لوائح أو تكتلات سياسية في دوائر انتخابية كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوٍ للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عدد المقترعين[2].

يعتمد هذا النظام على الاقتراع بالقائمة في دوائر واسعة وكبيرة سواء على المستوى الوطني أو المناطقي وتقوم جميع أنظمة التمثيل النسبي على المبدأ التالي: (تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع الأصوات الوطنية وحصته من مقاعد البرلمان) وعليه فإن الحزب الذي يحصد (40%) من الأصوات

---

(1) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية . دراسة تحليلية للمادة (62) من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 716.

(2) عصام نعمان، نحو النسبية والخط الثالث والمقاومة المدنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، نوفمبر، 2007، ص105.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يجب أن ينال نسبة مساوية لها تقريباً من المقاعد والحزب الآخر الذي يحصل على (10%) من الأصوات يجب أن ينال عشرة في المائة من مقاعد البرلمان وغالباً ما يعد استخدام اللوائح الحزبية أفضل وسيلة لبلوغ النسبة فكل حزب يقدم للناخبين لائحة من المرشحين على المستويين الوطني أو الإقليمي[1].

هناك نوعان من أنظمة التمثيل النسبي هما نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول وكما يأتي:

- **نظام القائمة النسبية (ListPR)**

يقوم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي في ظل نظام القائمة النسبية بتقديم قائمة من المرشحين لدائرة انتخابية متعددة التمثيل ويفوز الحزب بحصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات. ويمكن تصنيف نظام القائمة النسبية حسب نوع القائمة والصيغة الانتخابية المستخدمة في توزيع المقاعد وهي على ثلاثة أنواع[2]:

- **نظام القوائم المغلقة Closed List:** بموجب هذا النظام يختار الناخبون القائمة المفضلة دون إمكانية المفاضلة بين المرشحين داخل تلك القائمة وفي هذه القائمة يفوز المرشحون حسب ترتيبهم على القائمة من قبل الحزب.

- **نظام القوائم المفتوحة Open List:** حيث يتاح للناخب بموجب هذا النظام اختيار قائمة الحزب المفضل لديه أو المرشح المفضل لديه من قائمة الحزب وفي هذه الحالة يفوز مرشحو القائمة حسب الأصوات الفردية التي حصلوا عليها ويستخدم هذا النظام في السويد حيث يفوز المرشح الذي ينال (8%) من الأصوات القائمة بغض النظر عن الترتيب المتبع من قبل القائمة.

- **نظام القوائم الحرة Free List:** وبموجب هذا النظام يتمتع الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها ويوزع الناخب أصواته على مختلف المرشحين سواء كانوا يتبعون لقائمة حزب واحد أو لقوائم أحزاب مختلفة كما يمكن للناخب إعطاء أكثر من صوت واحد لمرشح واحد ويستخدم هذا

---

(1) عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت، لبنان، 2005، ص230.

(2) أندرو رينولدز، ص87، عبدو سعد وعلي مقلد وعصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، ، ص234.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي هذا النظام تكون الدولة كلها إطاراً واحداً أو دائرة واحدة وتكون القوائم المتنافسة قوائم وطنية ولا يقدم كل النوع في (لوكسمبورغ_ سويسرا).

ونظام القائمة النسبية ينقسم بدوره الى نوعين هما:

_ التمثيل النسبي على مستوى الدولة (الكامل أو الشامل)

وفي هذا النظام تكون الدولة كلها إطاراً واحداً أو دائرة واحدة وتكون القوائم المتنافسة قوائم وطنية ولا يقدم كل الأحزاب إلا قائمة وطنية وحيدة بمرشحيه ويتم توزيع المقاعد عند استخراج القاسم الانتخابي من قسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها الحزب على المستوى الوطني على عدد المقاعد البرلمانية[1].

يشجع التمثيل النسبي الكامل على تعدد الأحزاب طالما كان في حكم المؤكد أن مجموع الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في كل المناطق الانتخابية في البلاد لا تعطيه أي مقعد على صعيد المنطقة الانتخابية إلا أنها قد تعطيه بعض المقاعد على الصعيد القومي وبالرغم من عدالته الظاهرة إلا أنه لا يخلو من عيوب فالنواب الذين ينتخبون على الصعيد القومي لا يمثلون بعض المناطق الانتخابية في البلاد[2] ومن ثم فهم لا يمثلون ناخبي منطقة معينة ثم إن كل حزب سيضع في قائمته عدداً من المرشحين يمثلون أهم أعضاء هذا الحزب أو المقربين منه الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد من النواب لا يتغيرون أبداً.

_ التمثيل النسبي على مستوى الدوائر (التقريبي)

نظرًا للانتقادات التي وُجّهت لنظام التمثيل النسبي الكامل اتجهت بعض الدول إلى اعتماد نظام تمثيل يتم فيه توزيع المقاعد النيابية على مستوى الدوائر الانتخابية (المناطق الانتخابية) بحيث يُخصص لكل دائرة عدد من المقاعد يتناسب مع حجمها السكاني[3]. يعتمد نظام التمثيل النسبي على مبدأ أساسي وهو أن

---

(1) سرهنك حميد البزرجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص151.

(2) في انتخابات الجمعية الوطنية في العراق في 2005/1/30 اعتمد هذا النظام في الانتخاب، لكن ظهرت لنا بعض المحافظات غير الممثلة بما يتناسب مع حجمها الحقيقي كمحافظة المثنى ومحافظة القادسية. عبد الله فاضل، مرجع سابق، ص47.

(3) منذر الشاوي، في الديمقراطية التمثيلية، مرجع سابق، ص146.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات وكلما كانت التناسبية أكبر اقترب النظام من تحقيق مبدأ العدالة الانتخابية. هناك عدة طرق لتوزيع المقاعد على القوائم ومن بينها نظام التوزيع على مرحلتين المعروف بقاعدة "الفضلات الكبرى". في هذا النظام تُوزع المقاعد في المرحلة الأولى بناءً على القاسم الانتخابي بينما تعتمد المرحلة الثانية على إحدى الطرق مثل طريقة "الباقي الأكبر" أو طريقة "المعدل الأقوى" والمعروفة أيضًا بـ "أكبر المتوسطات".

ب- نظام الأغلبية المطلقة:

يُقصد بنظام الأغلبية أن المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات المدلى بها في الانتخابات يُعد فائزًا وكذلك القائمة التي تنال أكثرية الأصوات في نظام الانتخاب بالقائمة. وبالتالي يمكن تطبيق نظام الأغلبية سواء في أسلوب الانتخاب الفردي أو في أسلوب الانتخاب بالقائمة.

حيث تعد صيغة الأغلبية المطلقة الأقدم والأوسع في العالم هدفها الأساسي الاستقرار في الحكم من خلال حكومات حزب واحد أو ائتلاف حزبين أو أكثر تستند إلى أكثرية نيابية واضحة وتعتمد الصيغة الأغلبية منذ القرن الثالث عشر في بريطانيا وتُعرف بنظام (First at the post) وهي تسمية مستوحاة من سباق الخيل وتعني أول من يعبر الحاجز[1].

وإن أهم أنواع نظم الأغلبية هي:

- **نظام الأغلبية البسيطة (الفائز الأول)**

يحمل نظام الأغلبية البسيطة عدة تسميات مثل "نظام الفائز الأول" و"نظام الأغلبية النسبية" و"نظام الأغلبية ذو الصوت الواحد". ووفقًا لهذا النظام يُعد الفائز في الانتخابات هو المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات حتى وإن كان مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون يفوق عدد الأصوات التي نالها الفائز[2]. يُعد هذا النظام من أبسط أنواع الأنظمة الانتخابية ويتناسب بشكل كبير مع استخدام الدوائر ذات العضوية الفردية.

---

[1] فاروق عبد الحميد محمود، حق الانتخاب وضماناته . دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة عين شمس ، 1998 ، ص 525.

[2] رعد العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بابل، العراق، 2007، ص33.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **نظام تصويت الكتلة:** تصويت الكتلة هو نظام يمنح الناخب حق التصويت لعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. ولا يكون الناخب ملزَمًا بالتصويت لصالح لائحة مقفلة بل يتمتع بحرية اختيار المرشحين بشكل فردي بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية[1].

2- آليات توزيع المقاعد في الأنظمة الانتخابية

في كل انتخابات يُشارك الناخبون في التصويت لصالح مرشحين ويتنافس هؤلاء المرشحون للحصول على أصواتهم. لكن تحديد الفائزين بين المرشحين يتطلب تطبيق نظام انتخابي محدد حيث يُستخدم هذا النظام لفرز الأصوات وتحديد المرشحين الذين حازوا على العدد الكافي من الأصوات للفوز. بعد ذلك تُوزَّع المقاعد النيابية بناءً على آليات معينة يحددها النظام الانتخابي المُعتمد والتي قد تعتمد على نظام أغلبية التمثيل النسبي أو غيرها من النظم المصممة لضمان توزيع عادل للمقاعد بما يتماشى مع نتائج التصويت.

إنَّ توزيع المقاعد النيابية على المرشحين الفائزين في الأنظمة الأغلبية عملية سهلة وبسيطة وتتم بسرعة بعد جمع الأصوات الصحيحة للمُقترِعينَ؛ فيفوز بالمقعد النّيابي المرشح الحاصل على أعلى نسبةٍ مِنَ الأصوات أو تفوز اللائحة الحاصلة على أعلى نسبةٍ مِنَ الأصوات الصحيحة لجميع المقاعد الشاغرة في الدائرة الانتخابية[2].

أما في أنظمة التمثيل النسبي فإنَّ تَوزيع المقاعد وتحديد الفائزين ليس من السهولة بمكان؛ إنَّهُ عملية معقدة لها قَوَاعِدُ مُحدَّدة يجب اتباعها لتحديد الفائزين كمرحلة أولى ولتوزيع المقاعد من الأصوات التي حصلت عليها القوائم المتنافسة والتي لا تبلغ نِسَبُها القاسِمَ الانتخابي الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد النيابية كمرحلة ثانية[3].

وإن توزيع المقاعد النيابية ضمن إطار النظام النسبي يتم باعتماد أحد الأسلوبين الآتيين:

---

(1) عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص349.

(2) عادل بدر علوان ، نظم الانتخابات، سلسلة الديمقراطية للجميع، عدد (6)، مطبعة الصباح، بغداد، 2004 ، ص48.

(3) منير الخوري ميخائيل فجلون، التنظيم القانوني للانتخابات البرلمانية في ضوء المبادئ الديمقراطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص100.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ. أسلوب القاسم الانتخابي المتغير:

إنَّ القاسم الانتخابي هو الرقم الذي يتم الحصول عليه نتيجةً لقسمة عدد الأصوات الصحيحة للناخبين المقترعين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة[1].

إذا يتم هذا الأسلوب بعد إجراء العملية الانتخابية وذلك باحتساب عدد الناخبين المقترعين للدائرة الانتخابية وقِسْمة هذا العدد على عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة.

ب. أسلوب القاسم الانتخابي الثابت "الرقم المتساوي":

ويقتضي هذا الأسلوب التحديد المسبق للقاسم الانتخابي الذي يجب أن يحصل عليه المرشح كي يُعَدَّ فائزًا ويُحدَّد القاسم الانتخابي الثابت (الرقم المتساوي) قبل إجراء الانتخابات بمهلة قصيرة ويُحتسب على أساس مجموع الناخبين المسجلين في سجل الناخبينَ في البلد مقسوماً على عدد المقاعد النيابية في مجلس النواب ثمَّ يُقسَم البلد إلى عدَدٍ مِنَ الدَّوائر الانتخابية وتوزع المقاعد النيابية على تلك الدوائر كل حسب حجمها السُّكاني وفقاً للقانون الانتخابي[2].

إن تطبيق هذين الأسلوبين في توزيع المقاعد النِّيابيَّة هو في غاية السهولة شرط أن تكون الأرقام التي حصلت عليها القوائم قابلة للقسمة على القاسم الانتخابي الثابت أو المتغير.

والمشكلة تكمن في استحالة الحصول على الأرقام الصحيحة في الواقع الانتخابي؛ ذلك أن عدد المقترعين لا يمكن أن يُعْطِيَ نتيجه قسمته على القاسم الانتخابي رقمًا مُطابقا لعددٍ صَحِيحٍ مِنَ المقاعد الشاغرة من دون أن يزيد على هذه النتيجة رقم يكون أقل مِنَ القاسم الانتخابي؛ فمِنَ النَّادِر في بلد ما أو في انتخاباتٍ مُعيَّنةٍ أن يكون عدد أصوات المقترعين صحيحًا بشكل يجعله قابلاً للقسمة بشكل صحيح على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية أو على القاسم الانتخابي الثابت على مستوى البلد. وهنا تكمن المشكلة المعروفة (بمشكلة البقايا) أو التي تُسمّى أيضًا المقاعد المعلقة في الهواء[3].

---

[1] علي عبد الرزاق، الانتخاب أهم وسائل تعبير المحكومين ، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية ، العدد الاول، السنة الأولى، 2006، ص74.

[2] علي هادي حميدي الشكراوي، نظام الانتخابات بالتمثيل النسبي على المستوى الوطني، كلية القانون جامعة بابل، 2011، ص 150.

[3] سرهنك حميد البرزجي، الأنظمة الانتخابية والمعايير القانونية الدولية لنزاهة الانتخابات، مرجع سابق، ص206.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبعد أن استعرضنا أساليب توزيع المقاعد النيابية ضمن إطار النظام النسبي سوف نستعرض طرق توزيع المقاعد النيابية ووفقا للطريقة التي توزّع المقاعد على القوائم بمرحلتين والطريقة التي توزع المقاعد على القوائم بمرحلة واحدة.

- الطرق التي توزع المقاعد على القوائم بمرحلتين:

طريقة الباقي الأقوى: تُعد طريقة الباقي الأقوى من الأساليب المستخدمة لتوزيع المقاعد المتبقية في الانتخابات حيث تُوزَّع هذه المقاعد على القوائم التي حصلت على أكبر أو أقوى باقي من الأصوات[1] سواء كانت تلك القوائم قد حصلت على مقاعد في المرحلة الأولى من توزيع المقاعد أم لا. وهناك صيغتان رئيسيتان لهذه الطريقة وكالآتي:

صيغة "حصة" هاري أو هير: وفقًا لهذه الصيغة يتم حساب القاسم الانتخابي عن طريق تقسيم عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة. فمثلاً إذا كانت دائرة انتخابية تحتوي على عشرة مقاعد وتنافس فيها أربع قوائم وأدلى 200,000 ناخب بأصواتهم بشكل صحيح يُحسب القاسم الانتخابي من خلال تقسيم الأصوات الصحيحة لكل حزب أو قائمة على هذا القاسم الناتج الصحيح يُحدد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب أو القائمة[2].

صيغة (حصة) دروب: بناءً على هذه الصيغة يتم تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد زائد واحد ويتم إضافة العدد (واحد) إلى ناتج القسمة. الناتج يُعرف بحصة دروب نسبة إلى مبتكر هذه الصيغة. بعد ذلك تُقسم الأصوات الصحيحة على هذه الحصة مما يُحدد عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب أو القائمة.

- طريقة المعدل الأقوى "أكبر المتوسطات": تُستخدم طريقة المعدَّل الأقوى لتوزيع المقاعد النيابية المتبقية بين القوائم. لتحقيق أكبر المتوسطات يُمنح مقعد إضافي افتراضي لكل قائمة. بعد ذلك يتم حساب المتوسط لكل قائمة من خلال قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها وفقًا للقاسم الانتخابي مُضافًا إليها المقعد الافتراضي. تُعبر الصيغة عن ذلك كما يلي[3]:

---

[1] عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، ص391.

[2] سمير داود سليمان الدليمي، مدى تمثيل النائب للناخبين في النظام النيابي، رسالة ماجستير, كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، 2006، ص100.

[3] صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 2007، ص51.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المعدل الأقوى = عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة مقسوم على عدد المقاعد التي حصلت عليها + مقعد افتراضي.

حيث يكون الناتج هو المعدل لكل قائمة ويُستخدم لمقارنة القوائم المختلفة لتحديد من يحصل على المقاعد المتبقية. والقوائم التي تحقق أعلى المعدلات تُمنح المقاعد الإضافية المتبقية.

وبعد ذلك يتم توزيع المقاعد المتبقية وذلك بمنح المقعد للقائمة التي تحصل على أكبر المتوسطات ثمَّ تُتَّبَع الطَّريقة نَفْسُها بالنسبة إلى كل المقاعد المتبقية.

– توزيع المقاعد على القوائم بمرحلة واحدة:

تُعتبر قاعدة القواسم من الأكثر شيوعًا اليوم في الدول التي تعتمد النظام النسبي حيث تهدف إلى حل مشكلة البقايا وتفادي العيوب التي قد تنجم عن قاعدة البقايا الكبرى. نشأت هذه القاعدة نتيجةً لمحاولات الخبراء في توزيع جميع المقاعد في الدائرة الانتخابية دفعة واحدة. تتضمن هذه القاعدة عدة طرق من أبرزها طريقة هونت وطريقة سانت ليغو. ولا يأتي اعتماد أي من هاتين الطريقتين بشكل عشوائي بل يتم ذلك بناءً على أهداف محددة وضعها المشرعون الذين يختارون الطريقة المناسبة لتوزيع المقاعد وفقًا لاحتياجات النظام الانتخابي والبيئة السياسية في بلادهم[1].

– **الطريقة الأولى: طريقة هونت:** يتم توزيع المقاعد على القوائم بهذه الطريقة على مرحلة واحدة إذْ تعطي هذه الطريقة نتائج مُماثلةً لنتائج المعدَّل الوسطي الأقوى ولكن مع الاختلاف في آلية التّطبيق والتي ابتكرها أستاذ القانون المدني البلجيكي هونت عام 1885م وطبقت هذه الآلية لأول مرة في بلجيكا عام 1899م؛ إذْ يمكن بواسطتها التَّعرُّف إلى نتيجة توزيع المقاعد بتقسيم عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة على (1) ثم على (2) ثم على (3)... الخ بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية ثم يُرتّب القاسم ترتيبًا تَنازليًا حتى نصل إلى المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية[2].

– **الطريقة الثانية: طريقة سانت ليغو:** يُعاب على طريقة هونت أنَّها تُحابي الطرف القوي؛ ففي النظر إلى نتائج المثال السابق؛ نَجِدُ أنَّ القائمة الثالثة لم تحصل على أي مقعد على الرغم من كونها ثالث

---

(1) سعاد الشرقاوي، النظام المناسب لمصر، مناخ سياسي وقانون ملائم، ورقة مقدمة في 20 آذار 2007، في منتدى الإصلاح الدستوري، ص14.

(2) عبد الله فاضل حسين، أنظمة الاقتراع الانتخابي وتأثيرها في النظام السياسي الديمقراطي العراق أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2017، غير منشورة، ص86.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حَصَلَتْ على نسبةٍ كبيرةٍ مِنَ الأصوات بلغت (15% مِنَ الأصوات). ومن أجل تلافي هذه الثغرة تم إقرار صيغةٍ مُعدَّلةٍ لآلية هونت لجعلها أكثر اقترابًا مِنْ مفهوم العدالة في توزيع المقاعد[1].

فقد تمت صياغة طريقة سانت ليغو مِنْ قبل عالم الرياضيات الفرنسي "أنطوان سانت ليغو" عام 1910م؛ إذْ سُميت هذه الطريقة بـ"سانت ليغو" وطبقت في الدنمارك ثم تبعتها في عام 1951م كل من النرويج والسويد وتم تطبيق هذه الطريقة في انتخابات مجلس النواب عام 2018.

يعتمد أسلوب سانت ليغو على القواعد الأساسية لطريقة هونت لكن الفارق الرئيسي يكمن في طريقة القسمة حيث يتم قسمة الأصوات الصحيحة التي تحصل عليها القوائم على الأعداد الفردية (1 3 5 7 ...) وفقًا لعدد القوائم المخصصة للدائرة الانتخابية. يؤدي هذا الأسلوب إلى تباين في النتائج مما يمنح فرصة أفضل للأحزاب الصغيرة للتمثيل.

لتجنب حصول الأحزاب الصغيرة على عدد كبير من المقاعد تم تعديل طريقة سانت ليغو بحيث لا يتم البدء بالقسمة على الرقم واحد مباشرة. بل تم إدخال كسور مع الرقم واحد مع الاستمرار في استخدام الأعداد الفردية المتبقية. ساهم هذا التعديل في تقليل التشتت الكبير في توزيع المقاعد في حين زاد من حصة الأحزاب المتوسطة والقوية في التمثيل[2].

---

[1] عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص396.

[2] سوزان عازار وكمال فغالي، صوت واحد بتفاسير كثيرة، المختار للنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص58.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الخاتمة والاستنتاج**

تُعَدُّ مسألة التعامل مع الديمقراطية من القضايا الأساسية التي تتطلب وجود أطراف سياسية تتمتع بقدرٍ كافٍ من المسؤولية وأهم من ذلك قدرة على الإدارة السياسية الصادقة في التعامل مع المبادئ التي تعارف عليها النظام السياسي الديمقراطي. يأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ التداول على السلطة الذي إذا تم تجاهله لأغراض ومطامع سياسية فإنه يُؤثِّر سلبًا على العملية الانتخابية ويعيق وضع قانون انتخابي مثالي يُعزز من طبيعة المجتمع القائم ويعكس تطلعاته.

كما يتبين لنا أن عملية اختيار نمط انتخابي جديد وإن كان حاجة ملحة لدفع عجلة الديمقراطية في كثير من الأنظمة السياسية هو في الغالب نتيجة أزمات سياسية حادة كصعود قوى سياسية جديدة تمتلك قاعدة شعبية قوية ومتينة ومعارضة في ذات الوقت لقوى تكون قد حكمت السلطة أو نتيجة حدوث فراغ سياسي كما حصل في النظام السياسي اللبناني ومع ذلك فلا جدوى من نظام انتخابي مهما كانت درجة الديمقراطية التي يحققها إذا لم يعكس فعالية المجالس المنتخبة وينتج عنه الكفاءة اللازمة لأداء مهامها ومن أجل ذلك فإن نجاح النظام الانتخابي يتوقف على مدى فعالية المجالس المنتخبة في تجسيد مهامها وذلك كونه المعيار الحقيقي في تكريس أحكامه ومدى ملائمة قواعد النظام الانتخابي التي تفرزها الانتخابات.

وبعد الانتهاء من هذا البحث توصلنا لعدد من النتائج والتوصيات هي:

أولاً: النتائج:

1- إنَّ قيام الدولة باختيار أحد الأنظمة الانتخابية سواء أكان نظام الأغلبية أم نظام التمثيل النسبي أم أي نِظامٍ آخر ؛ فهذا الأمر راجع إلى الواقع الداخلي للدولة.
2- إن مسألة اختيار النظام الانتخابي يتعدى تأثيرها على اختيار المرشحين إلى التأثير على طبيعة النظام السياسي والأحزاب السياسية وعددها في الدولة.
3- في العراق اعتمدت الانتخابات الحُرَّة أساسًا لبناء النظام السياسي الجديد والمؤسسات الدستورية المنبثقة عنه عبر عدَدٍ مِنَ الممارسات الانتخابية الَّتي أُجْرِيَتْ من عام 2005 وصولاً إلى الانتخابات عام 2018.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: التوصيات:

1- العمل على وضع نظام انتخابي يُراعي ظُروف وواقع المجتمع العراقي ومكوناته القومية والمذهبية وبما يحقق العدالة الانتخابية للجميع عبر إجراء دراسات وأبحاث شاملة من قبل متخصصين في النظام الانتخابي والقانون والعلوم السياسية وخُبَراء الأمم المتحدة والجهات المعنية في إدارة الانتخابات.

2- في المحصلة وعلى الرغم من الأهمية التي يمثلها اعتماد النّظام النسبي إلا أنَّنا نجد أنفسنا أمام نظام نسبي فقط في مرحلة توزيع المقاعد على اللوائح التي حصلت على أعلى من الحاصل (المرتفع جدًّا بِدَوره) لكنَّ هذا النظام يقترب كثيرًا مِنَ النِّظام الأكثري لجهة الطريقة المعتمدة في توزيع المقاعد على أساس توزيع الأصوات التفضيلية. لذلك لا بُدَّ مِنْ إعادة النظر في آلية توزيع المقاعد بين الفائزين؛ مما يحقق تطبيق النظام النسبي بصورة سليمة.

References:

1 -Ahmed Fadel Hussein, Legal Organization of Electoral Propaganda, Scientific Researcher Magazine, Issue (9-10), June-September, 2010.

2 -Ismail Al-Azhari, The Road to Parliament, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon, 2012.

3 -Andrew Reynolds, Wayne Reilly, and others, The International Institute for Democracy and Elections Guide to Electoral Systems, Swedish International Development Agency SIDA, 2002.

4 -Ayman Ayoub, Local Democracy in the Arab World, Regional Report, An Approach Based on National Reports in Jordan, Morocco, Egypt, and Yemen, International Institute for Democracy and Elections Publications Series on Political Participation, Stockholm, 2010.

5 -Bouhnia Qawi and others, Elections and the Process of Democratic Transition in the Contemporary Arab Experience, Dar Al-Rayah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2012.

6 -Tharwat Badawi, Constitutional Law and the Development of Constitutional Systems in Egypt, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, Egypt, 2005.

7 -Jihad Harb, Integrity in Parliamentary Elections, Center for Arab Unity Studies, First Edition, Beirut, 2008.

8 -George Shafiq Sari, The Electoral System in Light of the Judgments of the Supreme Constitutional Court, Second Edition, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, Egypt, 2005.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

9 -Khaled Ahmed Al Shantoot, Elections are a Trust and a Testimony, 1st Edition, Dar Al Bayariq, Amman, Jordan, 2011.

10 -Daoud Al Baz, The Right to Participate in Political Life - An Analytical Study of Article (62) of the Egyptian Constitution Compared to the System in France, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2002.

11 -Sarhank Hamid Al Bazraji, Electoral Systems and International Legal Standards for the Integrity of Elections, Al Halabi Legal Publications, Beirut, 2015.

12 -Suad Al Sharqawi, The Appropriate System for Egypt, Political Climate and Appropriate Law, Paper Submitted on March 20, 2007 at the Constitutional Reform Forum. 13- Saad Mazloum Abdullah Al-Abdali, Guarantees of Freedom and Integrity of Elections, A Comparative Study, Dar Al-Sanhouri, Beirut, Lebanon, 2018.

14 -Samir Dawood Suleiman Al-Dulaimi, The Extent of Representative Representation of Voters in the Parliamentary System, Master's Thesis, College of Law, University of Nahrain, Iraq, 2006.

15 -Suzanne Azar and Kamal Feghali, One Voice with Many Interpretations, Al-Mukhtar for Publishing, Beirut, Lebanon, 2005.

16 -Saleh Jawad Al-Kadhim and Ali Ghaleb Al-Ani, Political Systems, Legal Library, Baghdad, Iraq, 2007.

17 -Adel Badr Alwan, Election Systems, Democracy for All Series, Issue (6), Al-Sabah Press, Baghdad, 2004.

18 -Abdullah Fadhel Hussein, Electoral Voting Systems and Their Impact on the Democratic Political System, Iraq as a Model, PhD Thesis, Islamic University, Lebanon, 2017.

19 -Abdo Saad, Ali Muqalled, and Issam Ne'meh Ismail Electoral Systems Beirut Center for Research and Information Beirut Lebanon 2005.

20 -Ad Mazloum Al-Abdali, Guarantees of Freedom and Fairness of Elections, Comparative Study, Master's Thesis, University of Babylon, Iraq, 2007.

21 -Issam Naaman Towards Proportionality, the Third Line and Civil Resistance Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine Issue 345 November 2007.

22 -Issam Ne'meh Ismail Electoral Systems A Study on the Relationship between the Political System and the Electoral System A Comparative Study Zain Legal Publications Beirut Lebanon.

23 -Ali Abdul Razzaq, Elections are the most important means of expression for the governed, Journal of Law, Al-Mustansiriya University, Issue 1, Year 1, 2006.

24 -Ali Hadi Hamidi Al-Shakrawi, The electoral system by proportional representation at the national level, College of Law, University of Babylon, 2011.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

25 -Muhammad Kazim Al-Mashhadani, Political Systems, Al-Atik for Book Industry, Cairo, Egypt, 2009.

26 -Mustafa Al-Taji, The impact of the 2005 Election Law and its amendments on the political map of the Iraqi parliamentary blocs, Iraq Center for Studies, Baghdad 2018.

27 -Munther Al-Shawi in Representative Democracy, Memory for Publishing and Distribution, Baghdad 2017.

28 -Mona Jalal Awad, The parliamentary electoral systems adopted in Iraq after 2003, Al-Farahidi Magazine, Issue 19, March 2014.

29 -Munir Al-Khoury, Mikhail Fajloun Legal organization of parliamentary elections in light of democratic principles, Faculty of Law and Political Science, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon, 2010.

30 -Maurice de Verger, Political Institutions and Constitutional Law, Major Political Systems, translated by George Saad, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Lebanon, 1992.

31 -Naji Abdel Nour, Political Influences that Led to the Failure to Develop Electoral Systems in Light of Democratic Transition, Journal of Political and Legal Notebooks, Special Issue, 2011.

32 -Nader Abdel Aziz Al-Shafi, Electoral Systems and the Characteristics of Each One, Lebanese Army Magazine, Issue 328, October 2012.

33 -Nizar Younes, Tomorrow's Parliament, Electoral System for a Contemporary State, Al-Masar for Publishing, Research and Documentation, Beirut, Lebanon, 2006.

34- Walid Kased Al-Zaidi, The Legal Framework for Elections in Iraq 1924-2014, Al-Sanhouri Library, Beirut, Lebanon, 2016.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/